أمامها، وما زالت بحاجة إلى معاناة جادّة في هذا الخصوص[٢٧]؛ فمن المآخذ على الدول العربية أنها اكتفت بأن تقوم كل منها، إذا أرادت، بالتخطيط الشامل في إقليمها فقط، ولم تجر أية محاولة جادة لإجراء تخطيط شامل لتنمية الوطن العربي عامة، بل حتى لم تجر أية محاولة جادة للتنسيق والتكامل بين خطط التنمية في بلدان الوطن العربي المختلفة، مما أدى إلى حصر آثار كل خطة من تلك الخطط داخل حدود الإقليم الذي وضعت له، بل وأسوأ من ذلك، أن التفاوت والتناقض في أوضاع البلدان العربية الاقتصادية والاجتماعية والتربوية كانا وما زالا يؤديان إلى إرباك خطط التنمية فيها.

وهذه ظاهرة لا تحتاج إلى إثبات، ويكفي أن نشير، مثلاً، إلى أن بلداً عربياً قدّر أن يكون لديه في سنة معينة من خطته عدد معين من الأطباء أو المهندسين أو المعلمين؛ ويعمل جاهداً في سبيل تخريجهم لتأمين الخدمات والتنمية المطلوبة لمواطنيه، ولكنه فوجىء بأن أكثرهم قد اختطفهم بلد عربي آخر بما قدّمه لهم من عروض مغرية ترتكز على الأموال الكثيرة التي يدرّها عليه بتروله. فماذا يحدث لخطّة البلد الأول وتنميته في مثل هذه الحالة؟ ارتباك شديد، وربما فشل أكيد، كان يمكن تلافيه لو أخذ بمبدأ تكامل التخطيط بين بلدان الوطن العربي.

ومع أنني لا أنوي أن أستطرد إلى هذا الموضوع الأخير، إلا أنني أحس باغراء متناهٍ، وبنزعة شديدة إلى القول إن مثل ذلك التكامل التخطيطي مسألة في غاية الحيوية لمستقبلنا، في فلسطين المحتلة، ولمستقبل الأمة العربية، والوحدة العربية. وإذا كان الأمر كذلك، وإذا كانت القضية على هذا الجانب من الخطورة، فانه لا يجوز لنا أن نسكت عليها، بل إنه يجب علينا، ونحن، في ربقة الاحتلال، أن نرفع عقيرتنا مناشدين إخوتنا، وأملنا أن يبادروا بجدية وأمانة، ليس إلى ما بادر إليه الرئيس السادات، بل إلى الأخذ بمبدأ التخطيط الشامل المتكامل في تنمية بلدان الوطن العربي، ونحن منها، لكي يستفيد كل بلد عربي من الميزات والإمكانات التي يتحلى بها البلد العربي الآخر، كأن تنال البلاد العربية المحدودة الموارد، ما تحتاج إليه من رأس المال المادي من البلاد الغنية به، وتنال البلاد الغنية برأس المال المادي والفقيرة برأس المال البشري، حاجتها من القوى البشرية العاملة المدربة، ونصنع بذلك الجانب الاقتصادي من الوحدة العربية، التي لا خلاص لنا من التخلّف، والضعف دونها.

على كل حال، ليست قضية التخطيط التكاملي غير معروفة لدى الدول العربية؛ فقد داعبتها منذ بداية النصف الثاني من هذا القرن، فحاولت، مثلاً، إقامة سوق عربية مشتركة، ولكن هذه السوق ما زالت مشروعاً غير جدير بالاسم الذي يحمله. إن اللعنة التي تلاحق الدول العربية هي «لعنة السياسة» التي تمزق فكرها ووحدتها، بل وتحول حتى دون قيام تنسيق فعّال بينها.

والسياسة في الوطن العربي لعنة، لأنها تنعكس على كل شيء فيه، فلا يقتصر نطاق أي خلاف، أو نزاع، أو صراع سياسي، على الأطر السياسية المتنازعة والكرادلة السياسيين المتصارعين، بل ينسحب على كافة العلاقات على مستوى الدولة، وتنجرُّ ذيوله